الوطن

عينٌ على الوطن...

سورية يومية سياسية مستقلة

٦ «المركزي» ينفي تعديل عمولات الخدمات المصرفية

٨ استثناء خاص للمطاعم والفنادق للحصول على المياه المعدنية من الصناعة مباشرة

٩ علوي لـ«الوطن»: الحالة الصحية لقطعان الثروة الحيوانية جيدة

١١ أكثر من ١٠٠ عطل كهربائي نتيجة العاصفة في اللاذقية

الأربعاء ٢١ شباط ٢٠٢٤ | الموافق ١١ شعبان ١٤٤٥ هـ | العدد ٤١٧٨ السنة الثامنة عشرة الناشر | الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع www.alwatan.sy

Al-Watan | Daily Syrian Independent Political Newspaper | February 21, 2024 | No. 4178 | 18th year

اللجنة السورية-العراقية المشتركة بدأت دورتها الثانية عشرة في بغداد

الخليل لـ«الوطن»: علاقتنا أخوية والتكامل بيننا يخدم مصلحة الشعبين

هناء غانم

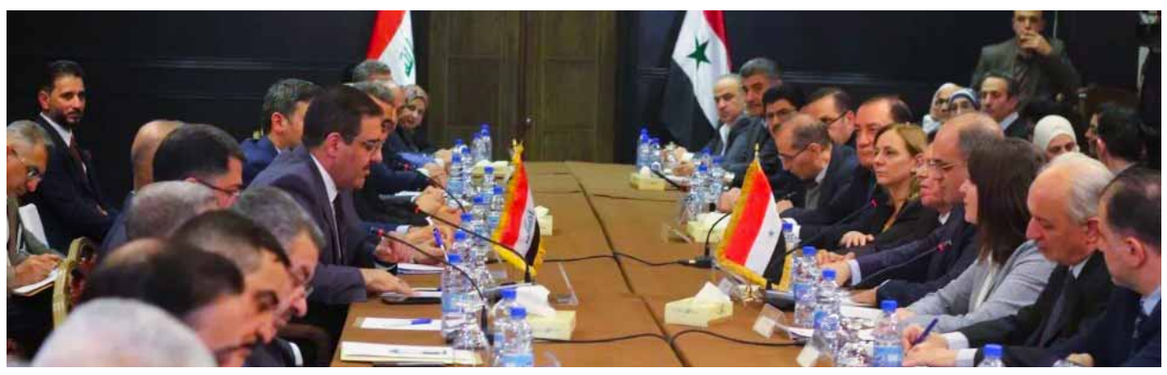

أكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رئيس الوفد السوري في اجتماع اللجنة السورية-العراقية المشتركة أمس، رغبة سورية في تطوير وتنويع التجارة البينية ورفع مستوى الاستيراد والتصدير مع العراق الشقيق، مشيداً بالتكامل الذي يخدم مصلحة الشعبين السوري والعراقي.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» على هامش اجتماع اللجنة في دورتها الثانية عشرة والتي بدأت أعمالها أمس في العاصمة العراقية بغداد، أشار الخليل إلى أن اللجان المشتركة تمثّل إطاراً جامعاً لمناقشة قضايا التعاون بين الدول في عدة مجالات.

ونوه الخليل بالعلاقات الأخوية بين سورية والعراق التي تشكل عنصراً داعماً للارتقاء بمستوى العلاقات الثنائية، حيث لا يقتصر الأمر على تعزيز العلاقات من بوابة العلاقات الاقتصادية فقط، على أهميتها، وإنّما من مجموعة العوامل الداعمة الأخرى انطلاقاً من علاقات القربى والعلاقات الاجتماعية والثقافية والجوار الجغرافي.

كما أوضح أنه من المتوقع أن تثمر اجتماعات اللجنة المشتركة عن الوصول إلى تفاهمات في مجموعة من القضايا المطروحة للتباحث والنقاش بالإضافة إلى التوقيع على مجموعة من وثائق التعاون لاسيما في مجالات الاتصالات والتقانة، الشؤون الاجتماعية والعمل، الأشغال العامة والإسكان، الملكية الصناعية، المواصفات والمقاييس، ومنح شهادات المطابقة، بما يدعم ركائز تنمية التبادل التجاري البيني على أسس صحيحة ومنضبطة.

ولفت إلى أنه خلال السنوات الثلاث الأخيرة عادت أعمال اللجنة الحكومية المشتركة السورية-العراقية لتأخذ منحى دورياً في انعقادها، وهذا الأمر يعكس القناعة الحقيقية لدى كل من البلدين بضرورة العمل على تطوير العلاقات الثنائية في مختلف المجالات على أسس من التكامل والتنسيق والمصلحة المشتركة، مشيراً إلى ضرورة أن يتضمن محضر اجتماعات اللجنة بنوداً تعكس بشكل حقيقي حدوث تقدّم ملحوظ على صعيد محاور العمل المشترك، وأن تستهدف المناقشات الثنائية مع الجانب العراقي تحقيق المنفعة المتبادلة.

وأعرب الخليل عن شكره للموقف النبيل للعراق حكومة وشعباً، عقب كارثة الزلزال التي ألمّت بسورية قبل عام ونيف، فكان لما قدمه العراق للمتضررين من الكارثة دور في بلسمة جراح السوريين.

بدوره دعا وزير التجارة العراقي- رئيس الجانب العراقي في اجتماعات اللجنة المشتركة أثير داود الغريري رجال الأعمال والشركات العراقية-السورية إلى الاستفادة الكاملة من العلاقات المتميزة بين البلدين وترجمتها إلى مشروعات تعاون ملموس في شتى المجالات.

وأكد الغريري أن رؤية الحكومة العراقية تصب في خلق علاقات متوازنة تقوم على أساس التنمية المستدامة والمصالح الاقتصادية المشتركة بين البلدين وأن هذه الرؤية تصب في خلق علاقات متوازنة في المنطقة ومع الأشقاء تقوم على أساس التنمية المستدامة والمصالح الاقتصادية المتكاملة، ورفع مستوى التبادل التجاري وتذليل العقبات التي تقف أمامها.

بدوره قال القائم بأعمال السفارة العراقية في دمشق المستشار ياسين الحجيمي في تصريح خاص لـ«الوطن»: أن الحكومتين تعملان بجد لتعزيز التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار بين البلدين مشيداً بالعلاقات والروابط التي تجمع الشعبين لتعزيز التعاون المشترك.

وأضاف: «نتفاءل بأن تكون هذه الاجتماعات هي نقطة تحول في مستوى العلاقات الثنائية في شتى مجالات العمل»، لافتاً إلى أن أعمال اللجنة مستمرة بشكل دؤوب ما يؤكد رغبة الجانبين بالتعاون في كل المجالات الاقتصادية التي من شأنها أن تقدم الخدمات للمواطنين السوريين والعراقيين.

> الحجيمي لـ«الوطن»: الحكومتان تعملان بجدية لتعزيز التجارة وتشجيع الاستثمار

عشرات الإرهابيين لقوا حتفهم في سهل الغاب غرب حماة وريف حلب الغربي

مسيّرات الجيش تلاحق إرهابيي «خفض التصعيد» وتعطل عملياتهم

حلب- خالد زنكلو
حماة- محمد أحمد خبازي

ردت وحدات من الجيش العربي السوري على خروقات تنظيم جبهة النصرة الإرهابي لاتفاق وقف إطلاق النار، الساري المفعول منذ «اتفاق موسكو» الروسي- التركي مطلع آذار ٢٠٢٠، في منطقة «خفض التصعيد» بإدلب والأرياف المجاورة لها، وكبدت إرهابيي التنظيم خسائر كبيرة في الأفراد والعتاد العسكري.

وأوضحت مصادر ميدانية في «خفض التصعيد» أن وحدات الجيش العربي السوري أوقعت أكثر من ٢٥ إرهابياً من «النصرة» و«أنصار التوحيد» قتلى ومصابين، في ردها على اعتداءاتهم على نقاط تمركز الجيش بريف إدلب الجنوبي وريف حلب الغربي، حيث أخطر بؤرتين لإرهابيي ما يسمى غرفة عمليات «الفتح المبين»، التي تقودها ما تدعى «هيئة تحرير الشام» الواجهة الحالية لـ«النصرة».

وذكرت المصادر لـ«الوطن» أن وحدات الجيش العربي السوري في ريف إدلب الجنوبي ردت بقذائف المدفعية على خروقات الإرهابيين في محوري كفرنبل والملاجة، وقتلت وجرحت أعداداً كبيرة منهم، في وقت استهدفت تجمعاتهم في محيط بلدات البارة وسفوهن وفليفل بجبل الزاوية جنوب إدلب، ودمرت أسلحة ثقيلة لديهم.

وأشارت المصادر إلى أن مدفعية الجيش الثقيلة دكت تجمعات لإرهابيي «النصرة» و«أنصار التوحيد» في محاور سهل الغاب الشمالي الغربي، وبالقرب من بلدتي كفر عمة وكفر تعال في ريف حلب الغربي، وكذلك إرهابيو «الحزب الإسلامي التركستاني» في محور كبانة بجبل الأكراد شمال اللاذقية، حيث مني الإرهابيون بخسائر فادحة في الأفراد.

إلى ذلك، واصلت طائرات الجيش العربي السوري المسيرة ملاحقة إرهابيي «خفض التصعيد»، ومنعت تنقلاتهم بين المناطق المختلفة، ولاسيما في الطرقات التي تربط خطوط إمدادهم الخلفية بالأمامية، إلا تحت جنح الظلام، بعدما قتلت أعداداً كبيرة منهم منذ مطلع العام الجاري، وكثفت استهدافها لهم خلال الشهر الحالي.

وقالت مصادر معارضة في إدلب لـ«الوطن»: إن أكثر من ٣٠ إرهابياً لقوا حتفهم نتيجة استهدافهم بمسيرات الجيش العربي السوري الانتحارية خلال الشهر الجاري، معظمهم سقطوا في سهل الغاب غرب حماة وفي ريف حلب الغربي، ولفتت المصادر إلى ارتفاع عدد قتلى يوم أول من أمس من «النصرة» إلى ٥ قتلى باستهداف المسيرات الانتحارية محوري السرمانية بسهل الغاب وآفس بريف إدلب الشرقي، إضافة إلى إرهابي من «جيش الأحرار» في الأولى.

توجيه الوزارات بالتنسيق مع الفعاليات الاقتصادية والتجارية والأهلية لإطلاق الأسواق الخيرية

الحكومة تستعد لـ«رمضان» وتشيد بجهود التعاطي مع «أمطار اللاذقية»

الوطن

طلب مجلس الوزراء من الوزارات المعنية التنسيق مع الفعاليات الاقتصادية والتجارية والأهلية وإطلاق عدد من الأسواق الخيرية في المحافظات بأسعار مخفضة وتقديم المساعدات للعائلات الأكثر احتياجاً بالتعاون مع الجمعيات الأهلية والحرص على توفير مختلف السلع خلال شهر رمضان المبارك، وذلك تعزيزاً لروح المسؤولية الاجتماعية.

وتناولت الجلسة الأسبوعية للمجلس أمس برئاسة حسين عرنوس، عدداً من الموضوعات الخدمية والتنموية والمعيشية والاستثمارية، شملت التحول الرقمي والدفع الإلكتروني وعمل الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية ومشاريع التحول للري الحديث والمبادرات المجتمعية المطلوبة مع اقتراب شهر رمضان الكريم، إضافة إلى مشاريع الطاقة الشمسية وتنشيط الاستثمار الصناعي في المناطق الحرة وأتمتة المصالح العقارية وغيرها من الموضوعات ذات الأولوية والمتعلقة بعمل عدد من المؤسسات.

وأعرب المجلس عن التقدير للجهود الكبيرة التي بذلتها جميع الفعاليات الحكومية والمجتمعية في محافظة اللاذقية للتعاطي المباشر مع آثار الأمطار الغزيرة واتخاذ كل الإجراءات الممكنة للتقليل من الأضرار.

وفي موضوع آخر، ناقش المجلس توصيات اللجنة المشكلة لمراجعة الصكوك التشريعية الناظمة لعمل كل من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية، وطلب إعادة صياغة النصوص القانونية الناظمة لعملهما بما يضمن الفصل الواضح بين مهام واختصاصات كل من الهيئة والجهاز، وتعديل التشريعات النافذة على النحو الذي يضمن تكامل الجهود وتوحيدها من دون أي تداخل، لتتم مناقشتها في مجلس الوزراء واتخاذ ما يلزم بشأنها.

وشدد عرنوس على ضرورة تعزيز برامج الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية وتوسيع الشرائح التي يستهدفها بالدعم والمعونة، إضافة إلى تطوير عمل المصالح العقارية واستكمال أتمتة الصحيفة العقارية خاصة في المناطق التي تعرضت للإرهاب بهدف الحفاظ على حقوق المالكين.

وجدد عرنوس تأكيد تذليل أي عقبات أمام تنشيط الاستثمار بالطاقات المتجددة وتقديم كل التسهيلات في هذا الإطار والعمل لإدخال المزيد من الطاقات المولدة إلى الشبكة.

بكين عبّرت عن خيبة أملها.. وموسكو: ما تريده واشنطن حماية مصالحها وقادة إسرائيل من المحاسبة

فيتو أميركي ثالث يمدد للإبادة الجماعية في غزة

الوطن

نفذت الولايات المتحدة تهديدها بمنع تمرير أي قرار في مجلس الأمن يوقف المجزرة الإسرائيلية المستمرة بحق مدنيي غزة، واستخدمت الفيتو في وجه مشروع القرار الجزائري الذي طالب بالوقف الفوري لإطلاق النار.

وجرى التصويت أمس على مشروع القرار الجزائري خلال جلسة مجلس الأمن، حيث أعلنت نتائج التصويت بموافقة ١٣ عضواً، واعتراض الولايات المتحدة، وامتناع بريطانيا عن التصويت.

وعلّق مندوب الجزائر لدى الأمم المتحدة، عمار بن جامع، بالقول: إن بلاده ستطالب مرةً أخرى بوقف حمام الدم في فلسطين حتى يتحمل المجلس مسؤولياته ويفرض وقفاً فورياً للنار، مشيراً إلى أن مجلس الأمن لا يمكنه التهاون في الحفاظ على السلام.

وأوضح أن مشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن يطلب وقفاً إنسانياً للنار، وإدخالاً للمساعدات من دون عرقلة إلى كل أنحاء قطاع غزة، كما ويطلب منع التهجير القسري والالتزام بالإجراءات التي أمرت بها محكمة العدل الدولية.

من جهتها، قالت المندوبة الدائمة للولايات المتحدة في الأمم المتحدة، ليندا غرينفيلد: إن واشنطن ترفض أي وقف مؤقت للنار إلى حين الإفراج عن الأسرى الإسرائيليين أولاً.

وحسب وجهة نظر واشنطن التي أوردتها المندوبة الأميركية فإن مشروع القرار الذي يطلب وقفاً فورياً للنار لا يجلب سلاماً معمّراً، بل إنه سيطيل أمد الصراع الجاري في غزة، ولم يحن الوقت لإصدار هذا القرار.

سفيرا الجزائر عمار بن جامع وفلسطين رياض منصور لدى الأمم المتحدة (أ ف ب)

وقدّمت المندوبة الأميركية بديلاً عن مشروع القرار الجزائري، وهو مشروع قرارٍ يضغط على حركة حماس من أجل الإفراج عن الأسرى، ويدعو إلى وقف النار عملياً في الوقت المناسب، كما ويدين حركة حماس.

المندوب الدائم لروسيا لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبنزيا حمل الولايات المتحدة المسؤولية عن منع إصدار قرار يطلب وقف إطلاق النار في غزة، وشدّد على أن «هناك أكثر من ٢٨ ألف ضحية نتيجة عدم صدور القرار الذي طلب حماية القانون والمدنيين، واعتبر أن هدف واشنطن الحقيقي ليس السلام في الشرق الأوسط وليس حماية المدنيين، وإنما ضمان مصالحها الجيوسياسية، التي تتطلب حماية أقرب حليف لها في الشرق الأوسط بأي ثمن»، وأضاف: «واشنطن مارست ٣ مرات حق الفيتو بحجة منح الدبلوماسية المزيد من الوقت، لكن ما تريده هو منح العمليات العسكرية المزيد من الوقت وحماية قادة إسرائيل من المحاسبة».

من جهته أعرب مندوب الصين لدى الأمم المتحدة جان جون عن خيبة أمله وامتعاضه لعدم تبني مشروع القرار الجزائري.

في الأثناء استأنفت محكمة العدل الدولية أمس جلساتها لليوم الثاني للنظر في العواقب القانونية لاحتلال إسرائيل الأراضي الفلسطينية، وقال نائب رئيس برلمان جنوب إفريقيا ليتشيسا تسينولي: إنه يأمل في إتاحة الفرصة للشعب الفلسطيني، عبر قرارات تنهي مُعاناته، داعياً إسرائيل للالتزام بقرارات محكمة العدل الدولية واحترام القانون الدولي، على حين قال ممثل جنوب إفريقيا أمام محكمة العدل الدولية فوسيموزي مادونسيلا: إن الاحتلال الإسرائيلي يطبق نظام الفصل العنصري بحق الشعب الفلسطيني، ويواصل انتهاك القوانين الدولية، من خلال حربه المُستمرة على قطاع غزة، فيما طالبت الرياض المحكمة «بإصدار حكم بعدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي» للأراضي الفلسطينية.

بالتوازي استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي في اليوم الـ١٣٧ من عدوانها على قطاع غزة المستشفيات في جنوب القطاع، وسط أوضاع مأساوية وكارثية يعيشها الجرحى والمرضى والطواقم الطبية، بالتزامن مع تكثيف عدوانها على حي الزيتون، وارتكابها خلال الـ٢٤ ساعة ٩ مجازر راح ضحيتها ١٠٣ شهداء و١٤٢ جريحاً، ليرتفع عدد الشهداء إلى ٢٩١٩٥ شهيداً حتى ساعة إعداد هذا الخبر مساء أمس.

> العدل الدولية استأنفت جلساتها.. والسعودية: لإصدار حكم بعدم قانونية الاحتلال

«الاتصالات» ترفع أسعارها بنسبة ٣٥ بالمئة اعتباراً من الشهر القادم

رامز محفوظ

عدل مجلس المفوضين في الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد أجور خدمات الشركة السورية للاتصالات ومزودي خدمات الإنترنت، حيث تمت زيادة كل من خدمات الاتصالات الأساسية وخدمات القيمة المضافة بنسبة ٣٥ بالمئة، على أن يتم البدء بالعمل بالأسعار الجديدة اعتباراً من مطلع آذار القادم.

وأوضحت الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد أمس أن قرار الرفع جاء في إطار متابعتها لسوق الهاتف الثابت وخدمات الإنترنت وفي ضوء ارتفاع التكاليف التشغيلية والتأسيسية للشركة السورية للاتصالات ولضمان استمرار الشركة في تقديم خدماتها للمواطنين.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح الخبير الاقتصادي شفيق عربش أنه تم رفع أجور خدمات الاتصالات عدة مرات وهو الأمر الذي شكل عبئاً كبيراً على المواطنين، متسائلاً ما الغاية من رفع خدمات الاتصالات عدة مرات بفترات متقاربة؟ واصفاً الأمر بأنه لم يعد مفهوماً وواضحاً للمواطن.

ورأى عربش أن رفع أجور خدمات الاتصالات يترافق بازدياد سوء الخدمات المقدمة بشكل أكبر ودائماً مبرر السورية للاتصالات لرفع التعرفة بهدف تحسين جودة الخدمة لا يتحقق، مؤكداً أن رفع الأسعار والأجور لم يعد مقبولاً، إذ إنه منذ أيام قليلة تم رفع أسعار المشتقات النفطية كما تم رفع تسعيرة جديدة للكهرباء واليوم تم رفع أجور خدمات الاتصالات.

في انتظار البت بغرامة الـ6 بالمئة وتصديق العقود من المحافظة

حلب على عتبة نهضة عمرانية جديدة مع انطلاق الجمعيات السكنية

حلب- خالد زنكلو

تتلهف حلب لسماع مطرقة المعاول في جمعياتها السكنية، والتي بدت أكثر من أي وقت مضى أدنى من قاب قوسين لانطلاق العمل فيها، الأمر الذي سيضعها على عتبة نهضة عمرانية جديدة ومطلوبة بإلحاح للتوسع أفقياً، شبيهة بتلك التي وسعت أحياء المدينة جهة الغرب مطلع تسعينيات القرن الماضي.

والحال أن الأعضاء التعاونيين في الجمعيات السكنية، علقوا آمالاً كبيرة بزيارة وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف إلى حلب نهاية الشهر الماضي، ومطالبته بـ«استكمال الإجراءات القانونية والعقدية» لتسليم الأراضي للجمعيات في مناطق N1 وN4 وW3 لإطلاق العمل فيها، ما يمهد لانفراجة قريبة في الملف الشائك الذي تجاوز عمر عراقيله ثلاثة عقود.

مصادر مطلعة على ملف الجمعيات السكنية، كشفت أن الأعضاء التعاونيين سددوا حتى 2009 مليارين و300 مليون ليرة سورية، عندما كان سعر صرف الليرة مقابل الدولار لا يتجاوز 45 ليرة، وهو مبلغ كان كافياً حينها لشراء كل منطقة W3 الأهم بين المناطق، وبسعر 400 ليرة للمتر الواحد، على حين وصلت مدفوعات الأعضاء راهناً إلى 9 مليارات ليرة موجودة بحساب مجلس مدينة حلب.

وقالت المصادر لـ«الوطن»: ليس «كل تأخيرة فيها خيرة»، فلو بوشر العمل بالجمعيات قبل سنة لكان بالإمكان إنشاء البنية التحتية لها، أما الآن فانخفضت التغطية إلى العشر جراء ارتفاع التكاليف، فكلما استعجلنا تداركنا مزيداً من الخسائر للأعضاء التعاونيين.

وأشارت إلى أنه إذا وزعت الأراضي على الجمعيات «فيمكن الحصول على بيان استقامة من البلدية بعد تصديق العقود من المحافظة والترخيص مباشرة للبدء بأعمال الحفر للأبنية بموازاة تنفيذ البنية التحتية»، وأضافت: «ننتظر أن يحل مجلس الدولة العقبة الرئيسية والمتعلقة بغرامة 6 بالمئة المفروضة على الجمعيات، كزيادة على القيمة التقديرية للأرض، نتيجة تأخر الجمعيات بتوقيع العقود مع مجلس المدينة، وهي مسؤولية المجلس صاحب الوزر، وذلك للبدء بمشروع W3 بعد حل إشكال أرض البحوث الزراعية باستصدار كتاب موافقة على تبادل الأرض في المنطقة مع مجلس المدينة، علماً أن الأخير وقع أكثر من 200 عقد مع بعض الجمعيات لكنها لم تصدق من الجهة المعنية، وهي المحافظة».